وبدون الالمام بها فان اي حديث عن الصراع الطبقي وما يتفرع عنه من مسائل سياسية ، يبقى مجرد لغو نظري لا طائل تحته · وفي هذا الصدد يحضرنا قول لينين في مقدمة الطبعة الفرنسية لكتاب الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية عن انه « اذا لم يدرك المرء الجذور الاقتصادية ·· اذا لم يقدر اهميتها السياسية والاجتماعية حق قدرها ، لا يستطيع ان يخطو خطوة في ميدان حل المهام العملية ···» · وكذلك المقولة اللينينية الشهيرة بان « السياسة هي اقتصاد مكثف ··» وبكلمة اخرى فان تعميق فهمنا لمسألة سياسية ما يعني بالضرورة تعميق فهمنا للوضع الاقتصادي الذي تتحرك على أرضيته ومن هنا فان نقطة البدء هي في محاولة رسم ملامح الاقتصاد الاسرائيلي ·

ان هذه المقالة ، ونظرا لضخامة ودقة الموضوع ، لا تدعي انها اكثر من محاولة اولية ومدخل للنقاش · لان الاجابة الكاملة تحتاج لدراسة تفصيلية وموسعة تجيب على كافة الاسئلة السياسية الاقتصاد المطروحة ، وكي يكون ممكنا لنا الوصول الى الاجوبة المطلوبة ·

ان الحديث عن الاقتصاد الاسرائيلي يجب ان يرى ضمن اطارين : الاول ، موقع اسرائيل في استراتيجية الامبريالية العالمية وعلاقاتها ومصالحها الاقتصادية · والاطار الثاني ، الاوضاع الاقتصادية الداخلية لاسرائيل ·وكلا هذين الاطارين يحدد مستقبل الوضع الاقتصادي الاسرائيلي وبالتالي اهداف ومخططات اسرائيل السياسية للمرحلة القادمة ·

ان النموذج الاسرائيلي ولاسباب عدة هو نموذج غير عادي ، في تطوره ونموه · وهذه الخصوصية تجعل من دراسة اقتصاد اسرائيل امرا صعبا ودقيقا الا انها لا تعني ان التجربة الاسرائيلية هي خارج اطار القوانين العلمية للماركسية ـ اللينينية التي تحكم سير التاريخ وسير الصراع في هذا العالم ·

مركز ومحيط الدول الامبريالية :

ان الاطار الاول الذي سنرى اسرائيل من خلاله هو ، تقسيم العالم غير الاشتراكي على النمط الامبريالي بين الدول الصناعية البرجوازية المتقدمة ـ الدول الامبريالية الرئيسية والتي يمكن لنا تسميتها دول (المركز) والدول البرجوازية التابعة التي ترتبط بشكل او باخر بالدول الامبريالية أي (محيط) الدول الامبريالية · وفي ضوء هذا الانقسام تتحدد الوظيفة الاقتصادية بين دول المحيط ودول المركز بالشكل الذي يضمن موضوعيا تبعية دول المحيط الى المركز · ان الامبريالية باعتبارها اعلى مراحل الرأسمالية حدد لينين سماتها وابرز هذه السمات تصدير رأس المال الى دول المحيط ليقوم بدور استغلالي ، كثافة رأس المال الموظف ، وتقسيم سوق العمل الدولي وسوق